

الاستناد إلى آراء شيوخ منصات التواصل الاجتماعي في حسم الخلافات الأسرية يكرس الشقاق العائلي

تراجع وعي العائلات يبرز في لجوئها إلى حسابات إلكترونية مجهولة من أجل فتوى دينية

مع تكاثر عدد الصفحات والمواقع الإلكترونية التي تنشر فتاوى دينية تتعلق بالحياة الأسرية ارتفع عدد الأسر التي تعتمد على الآراء الدينية المجهولة في حسم قضاياها وتحديد مسار حياتها، ما يؤدي إلى صدمات عائلية وتكريس الشقاق بين الآباء والأبناء. ومشكلة هذه الأسر أنها لا تسأل عن هوية أصحاب هذه المواقع ومستواهم العلمي والمؤسسية الدينية التي يتبعونها وتطبق الفتاوى على أنها شرعية.



أميرة فكري
كاتبة مصرية

صحيح أنه ليس معروفا ما إذا كانت الزوجة أخذت بكلام هذا الرأي المتشدد لتقرر الانفصال عن شريك حياتها بداعي الطلاق النهائي أم لم تأخذ به، لكن من غير المستبعد أن الفتوى تركت وراءها تأثيرات سلبية كثيرة، وغير مستبعد أيضا أن يعمل بها آخرون في حياتهم الزوجية ممن يقدسون كلام الشيوخ، مهما بلغت نسبة تشدهم وإقناعهم للناس بأنهم الأكثر علما ومصداقية.

هناك الكثير من الفتاوى المتشددة التي يطلقها دعاة الشبكات الاجتماعية ولا أحد يعرف هوياتهم ودرجات علمهم والمؤسسات الدينية التابعين لها، لكنهم يقدمون أنفسهم لمتابعيهم باعتبارهم مخضرمين وعارفين بكل بواطن الأمور، والغريب أنهم لجأوا عند الإلزام بالآراء حول القضايا الأسرية إلى تحريف التراث والأحاديث المنسوبة للنبي محمد (ص) وقدموها كدليل يعزز كلامهم.

عندما طالعت "العرب" البعض من هذه الصفحات وجدتها تعج بالمشكلات ذات الطابع العائلي، من نوعية الزواج المبكر وختان الإناث وطاعة الزوجة لزوجها، وخروج المرأة من المنزل، والطلاق، وتاديب الأنثى حتى لا تحرف، وطرق تربية الأبناء بشكل صحيح، وهل أن العمل في المؤسسات المصرفية حلال أم حرام، والمستباح والمحرّم في العلاقة الزوجية.

وتستقطب الصفحات المعنية بالقضايا الأسرية جمهورها بمسميات شرعية توحى للمتابعين بأن أصحابها يمتلكون الحقيقة المطلقة حول أزمات كل بيت وعائلة على شاكلته: "فتاوى واستشارات شرعية"، "أسرار زوجية وحلول أسرية"، "المشاكل الزوجية وعلاجها"، "فتاوى شرعية لاستشارات أسرية"، "فتاوى أسرية"، "فتاوى شرعية"، "سؤال وجواب لكل مسلم".

مشكلة أغلب الأسر المصرية، والعربية عموما، التي تلجأ إلى هذه الحسابات المجهولة للحصول على فتوى أسرية أنها لا تسأل عن هوية صاحب هذه

أمام تكرار زوج المصرية إيمان كرم إلقاء يمين الطلاق، مرة وهي حائض وثانية في عيد الفطر وثالثة عندما كان عصيبا، لجأت السيدة إلى إحدى الصفحات المنتشرة على منصات التواصل الاجتماعي التي تفتي في الأمور الأسرية لتسأل عما إذا كانت بذلك محرمة على زوجها أم لا، فصدمت هي وكل من اطالع على الفتوى ببيان علاقتها بزوجها صارت محرمة.

رد عليها شيخ يدعى يوسف صلاح الدين، وهو المفترض أنه عالم ديني، وقال في تعليقه على رأي الزوجة "الأمر يحتاج إلى تفصيل، لكن على أي حال الطلاق على الحائض يقع خلافا لرأي العلماء، والطلاق في العبد يقع خلافا لرأي الفقهاء، وإذا كان الزوج لديه نسبة وعي في المصرة الثالثة فإنها بذلك أصبحت بحاجة إلى الزواج من شخص آخر لأنها محرمة على زوجها".

أغلب الأسر التي تلجأ إلى الحسابات المجهولة للحصول على فتوى لا تسأل عن هوية أصحابها ومستواهم العلمي

تبدو الواقعة فريدة، لكن الفتوى الدينية التي جزمّت بانتهاء علاقة زوجين دون سماع الطرفين تحمل بين ثناياها مخاطر أسرية بالجملة، أولها أن الصفحة التي نشرت المشكلة والرد الحاسم عليها يشترك فيها عشرات الآلاف من الشغوفين باللجوء إلى الشبكات الاجتماعية للحصول على رأي الدين في بعض القضايا التي يتعرضون لها دون إدراك لتبعات الخطوة.



الفتاوى تهدد الأسر أكثر مما تنفعها

بقدرية، وتعيش الأنثى في سجن عائلي أبدي بسبب هؤلاء المتطرفين". وكانت أغرب فتوى اطلعت عليها "العرب" أن رب أسرة وجه سؤالاً لإحدى الصفحات الدينية المجهولة حول إمكانية خروجه ليلا في وقت متأخر للتزوّج مع زوجته وأولاده ولكسر الروتين والملل، فجاءت الإجابة صامدة بأن "الخروج من المنزل ليلا دون مبررات ملحة وضرورية أمر مكروه، والصحيح أن تنام الأسرة مبكرا للاستيقاظ لصلاة الفجر".

وبعكس السؤال والفتوى معا أن الطرفين منفصلان عن الواقع كلياً، فالأول وصل به الأمر إلى حد أنه طلب صكا دينيا قبل تشلّية زوجته وأولاده، والثاني يدلي برأي شرعي يحرم هذا التصرف بذريعة وإهية في مؤثر يوحى بأن الاستناد إلى الفتاوى في تحديد مسار الحياة العائلية تجاوز مرحلة الخطورة، وأصبح الأمر بحاجة إلى ثورة وعي تعالج الخلل الحاصل.

العلاقة العائلية والاجتماعية، والخطر أن شيوخ هذه الصفحات يفتون بما يطبقونه في حياتهم". وأضاف، لـ "العرب"، "عندما يفتي رجل دين غير معروف الهوية على صفحة مجهولة بأن الختان حلال ينقل رؤيته وتجربته وليس رأي الدين الذي أنكر هذا الفعل، وتكمن الأزمة في أن أغلب الفتاوى المجهولة التي لها علاقة بالأسرة وأركانها تكون شخصية أكثر منها شرعية، ولأسف يتعامل معها بعض الآباء والأمهات بقدرية بعيدا عن الرؤى المنفتحة والعقلانية".

ولفتت إلى أن "اللجوء إلى آراء دينية مضللة يهدد استقرار أي أسرة، في ظل زيادة نسبة الأمية وعدم التفريق بين المتشدد والوسطي. وغالبا ما تدفع المرأة وحدها، سواء كانت زوجة أو ابنة، فاتورة باهظة لأن المتشددین يطبعهم بنظرون للنساء بطريقة دونية. ويخشى أن يتعامل بعض الرجال مع هذه الفتاوى

صفحات إلكترونية يديرها مجهولون يرندون ثوب الأئمة ودعاة الفتوى، يهدم القوام العائلي ويكرس الشقاق بين الأسرة الواحدة. ويخشى أن يتم تطبيق آراء هؤلاء دون تمييز بين الصواب والخطأ. ويعتقد الخبراء أن الاستناد إلى آراء السلفيين في حسم الخلافات الأسرية قد يُضفي إلى أزمات يصعب علاجها بسهولة، لأن هذه الفئة اعتادت مخالفة جهات الفتوى ونقل التراث الفقهي حرفيا ومخاطبة الناس بعقلية عصور الجاهلية، وهؤلاء اعتادوا استقطاب جمهورهم من شريحة لم تلق تعليما جيدا ولا تنق في رأي المؤسسات الدينية الرسمية.

وقالت انتصار السعيد، الباحثة المتخصصة في الشؤون الأسرية ومناهضة العنف ضد المرأة بالقاهرة، "إن لجوء الأسر في أي مجتمع إلى حسابات إلكترونية مجهولة للحصول على رأي ديني يعكس تراجع الوعي والاستسلام لرؤى ضيقة في تحديد شكل

الحسابات ومستواهم العلمي والمؤسسية الدينية التابع لها، رغم أن الردود غالبا ما تأتي صامدة، وحال تطبيقها قد تقود إلى صدمات عائلية وانتهاء العلاقة الزوجية وتكريس الشقاق الأسري بين الآباء والأبناء، بسبب طبيعتها المتشددة وعدم ملاءمتها للواقع.

عندما وجه أحد الآباء سؤالاً لإحدى هذه الصفحات حول مشروعية ختان ابنته الصغيرة، رغم وجود تشريع حكومي مصري يجرّم هذا الفعل، جاء الرد من الشيخ المتشدد بأن هذا فرض واجب عليه كرب أسرة، وأنّعه أنه سنة منبئة عن النبي محمد، ولا تجوز مخالفة الشرع لجردد الخوف من القانون، لكن الأب لم يشكك مع صاحب الفتوى بحثا وراء أسانيد الدينية والعلمية.

ويرى متخصصون في العلاقات الاجتماعية أن عزوف الأسر عن استفتاء المؤسسات الدينية الرسمية بشأن القضايا الأسرية، مقابل الذهاب إلى

ضعف التعليم الحكومي يدفع الأسر التونسية للمدارس الدينية

إشراف جهاز حكومي يتولى ضبط المحتوى البيداغوجي وضبط الشروط المراقبة البيداغوجية والإدارية والمالية لكي لا تصبح هذه الأطر أماكن لغسيل الأدمغة.

وأشار علماء الاجتماع إلى أن المجتمع التونسي حافظ في العقود الأخيرة على هذا التعليم في شكل كتابات تحت رقابة وزارة الشؤون الدينية، كما أن هناك نوعا من الروضات تلقن مبادئ التربية الإسلامية.

ودعوا إلى عدم الخلط بين الإسلام والقرآن ومبادئ من جهة وبين التعليم بطرق عشوائية من جهة أخرى، ففي هذه الطرق الكثير من التعصب على مدارك الأطفال وخيالهم مما يؤثر على مزاجهم ويشكل خطرا.

وأكد الخبراء أنه إذا كانت هناك تغيرات على مستوى التشريع فلا بد من تداركها، لافتين إلى أن الرابطة الوطنية للحفاظ على القرآن تلعب هذا الدور وهذا لا يتفانى مع مبدأ الحريات لكن يقننها ويجعلها تخدم السلم المدني والهوية الوطنية.

كما حذرت نبيهة كمن رئيسة الغرفة الوطنية لرياض الأطفال والمهاضن من رياض الأطفال العشوائية والرياض معظمها تحت غطاء بعض الجمعيات مجهولة التمويل والتي تزرع في عقول الناشئة أفكارا وصفقتها بالمتطرفة، مشيرة إلى أن المرشدين عليها يتعمدون الفصل بين الذكور والإناث واتباع مناهج لا تمت للثقافة التونسية بصلة.

الانتهاكات التي حدثت في المدرسة المذكورة.

وكانت السلطات التونسية أغلقت مدرسة "ابن عمر" القرآنية، حيث أوقفت مدير المدرسة بتهمة الاتجار بالبشر، كما قامت قوات الأمن بحجز مجموعة من الحواسيب والكتب الدينية، بعد أن تم إخراج الطلاب من المدرسة وإيواءهم في أحد المراكز التابعة لوزارة المرأة لتأمين الإحاطة النفسية لهم.



وقال الدكتور مهدي مبروك الأستاذ الجامعي والوزير السابق إنه ضد كافة أشكال التربية الموازية في تونس لأن الدولة التونسية وُحِدَت التعليم منذ الستينات بعد أن كان التعليم متعددا، مضيفا أن محمود المسعدي هو الذي سعى لتوجيهه وجعله إلزاميا ومجانيا، معتبرا ذلك مكسبا للمدرسة الوطنية التي تعتبر أحد منتجات الهوية الوطنية. وبيّن مبروك أن إيجاد أشكال جديدة من التعليم خارج الدولة سواء كان دينيا أو اجتماعيا أو مهنيا دون الحصول على ترخيص مسبق يعدّ خطرا على المتكئين نظرا لحساسية تنشئة الطفل على قيم الوطنية والاعتدال. وشدد على ضرورة أن تكون هذه المؤسسات تحت رقابة الدولة

المطلوبة للفهم والتفكيك والتحليل وبناء الموقف النقدي النظري الضروري في حياته اليومية.

وشنّت الحكومة التونسية حملات ضد المدارس القرآنية العشوائية.

وفي العام 2019 تم غلق المدرسة القرآنية المشبوهة بمدينة الرقاب التابعة لمحافظة سيدي بوزيد (وسط) والتي ثبت أنها شبيهة بمعسكر داعشي لدمجتها معقول الأطفال وتفريخ الإرهاب، ما طرح العديد من التساؤلات حول حقيقة ما يحدث داخل أسوار ما يعرف بالمدارس القرآنية خاصة منها المنضوية تحت جمعيات دينية متطرفة، من انتهاكات ومخاطر باتت تهدّد بنيران المجتمع التونسي.

وبعد مدرسة الرقاب تم غلق عدد من المدارس القرآنية المشبوهة في مناطق مختلفة بالحمامات (شمال) والسيجومي (غرب العاصمة) وفوشانة. كما تم إصدار قرارات تقضي بإخلاء ميّتات للطلاب غير مرخصة ولا تتوفر فيها شروط حفظ الصحة، ويقدم فيه أطفال قصر دون أولياهم يرتادون مدارس قرآنية غير مرخصة هي الأخرى.

وكانت الحكومة التونسية قد اتخذت إجراءات صارمة ضد الجمعيات غير القانونية التي تتولى التمويل أو الإشراف المباشر على مدارس قرآنية، فيما كشفت هيئة الاتجار بالبشر عن انتهاكات صامدة تعرض لها الأطفال المقيمين في المدرسة القرآنية بالرقاب، كما وقع عدد من النواب عرضة برلمانية تطالب بمساعلة وزراء الداخلية والمرأة والشؤون الدينية حول

وقال الكحلوي إنه "في المراحل ما قبل الجامعية نجدتها ضعيفة وهو ما يعكس النظرة الدونية للجهة التي أشرفت على وضع التخطيط العام للمواد التعليمية على حدّ تعبيره، وذلك ما يعكس في ذهن الطالب الذي يراها سادة ثانوية ولا يوليها اهتماما كبيرا في مساحة الإعداد، كما يتماهى أولياء الأمور مع هذه النظرة السلبية لهذه المادة".

وأضاف أن المساحة الزمنية المقررة لتدريس هذه المادة محدودة جدا، ولا يتمكن خلالها المدرس من تحقيق التدريب الكافي وتمكين الطالب من المهارات



التعليم الديني العادي يبقى منقوصا في نظر بعض الأسر

وتابع "ذلك فهي في وعيهم لا تفي بالأغراض العلمية المطلوبة منها، كما أنها لا تحقق للطلاب نقلة نوعية في تكوينه ولا توفر له الكفاية المعرفية اللازمة التي تجعله قادرا على التمييز بين الفهم السليم للنصوص والفهم المنحرف والبعيد عن الاعتدال والوسطية المطلوبة في الإسلام".

وأشار إلى أن من يستقرئ منظومة التعليم الديني في تونس يلاحظ أنها لا تحظى بنفس القيمة التي تحظى بها بقية المواد التعليمية، سواء كان ذلك في المستوى الابتدائي أو التعليم الإعدادي أو الثانوي أو حتى الجامعي.

تونس - دفع ضعف التعليم الحكومي الأسر التونسية إلى المدارس الدينية ذلك أن هجران التلاميذ لمادة التربية الدينية جعلها تبحث عن بدائل تمثل محاولة لسد النقص الموجود على الساحة.

وقالت أمال قرابي الأستاذة الجامعية بكلية الآداب ببنوبة إن الوضع في تونس يحتاج إلى إعادة النظر في مناهج التدريس وهذا ليس بجديد، مشيرة إلى أن المطالبة بالإصلاحات كانت تلاقى مقاومة من داخل المؤسسات المعنية التي لا تقوم بمراجعات وتجديد للمناهج والمقاربات وتحسين للمعارف لتواكب التطور الحاصل في العالم.

وأضافت أن مادة التفكير الإسلامي ومنذ أكثر من ثلاثين سنة تعاني من معضلة أساسية وهي هجران التلاميذ لهذه الحصص، إذ أن الأجيال الجديدة تعاني من مشكلة الانضباط داخل المؤسسات، وتعدّد هذه المسألة من أصعب الحصص التي تواجه المدرسين، بالإضافة إلى أن طريقة التلقين وتغيير الفكر النقدي يجعلان التلاميذ يخرجون بتكوين هزيل على مستوى معرفتهم بمختلف الديانات.

وقال الكحلوي إنه لما كان هؤلاء الأولياء طلابا من قبل فهم يحملون نفس الانطباع عن مادة التربية الإسلامية والتفكير الإسلامي، فهم لا يقدرون بهذه البرامج ويرونها ضعيفة المحتوى، ولا تستجيب لجميع مطالب المتدربين لما تعانيه من نقص في تحفيظ القرآن بقواعده السليمة وما يلحق به من تفسير وفقه وغير ذلك من بقية العلوم الشرعية.